المجلس أقر رفع مدة الطعن على أحكام التمييز من 30 إلى 60 يوما

الرئيس الغانم ونائبه الكندري في قاعة عبدالله السالم

◆ عبد الصمد: لجنة الميزانيات أيدت الدمج مع وضع ضوابط بالحفاظ على المراكز المالية والقانونية للعاملين في الجهات المدمجة

◆ العقيل: عدد الكويتيين العاملين في «الخاص» ارتفع من 59 ألفا الى 62 ألفا من نهاية 2017 إلى 2018

◆ وزيرة الإسكان ردا على المويزري: قال إن العقود كلها ليست في عهده وتوزيره في 14 فبراير لكنه كان في 6 فبراير وإجابتي صحيحة

◆ المويزري: وزيرة الإسكان تقول إنني وقعت إحدى المناقصات علما بأن تاريخ المناقصة قبل توزيري

من جهتها، عقبت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل على كلام النواب بالقول: هناك تخوف من أن يكون هناك تأثير على الموظفين في الدمج وهذا الكلام غير صحيح ومراكزهم القانونية والمالية لن تتأثر وموظفو الهيكلة سيحصلون على جميع الوظائف الإشرافية المتوفرة في «القوى العاملة» والبالغ عددها 20 وظيفة.

وأضافت العقيل: العاملون في «القوى العاملة» الآن رواتبهم أقل من العاملين في «الهيكلة» ولا أعتقد أن أي عضو يرضى الآن عدم رفع رواتبهم لأن قرار الدمج لم تستكمل إجراءاته، متابعة: ليس هناك عزوف لدى الكويتيين عن العمل في القطاع الخاصعدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ارتفع من 59 الفا الى 62 الفا من نهاية 2017 الى 2018 .

وأوضحت أن الأمين العام لبرنامج «الهيكلة» أكد أن الدمج أمر حتمي وذكروا مزايا الدمج واستشهدوا بالدمج في دول الخليج.

وأشارت الى أن الوضع الحالي بالنسبة لـ«الهيكلة» يتم صرف رواتبهم من خلال ديوان الخدمة المدنية بمعنى أنها جهة غير منفصلة عن ديوان الخدمة، وما يحدث الآن ضرر لموظفي القوى العاملة لأن رواتبهم أقل من الهيكلة وعند الدمج سيتم رفع رواتبهم.

وأكدت العقيل: أوقفنا قرار الدمج والحكومة التزمت بتعهداتها وكل القرارات المتحذة تمت قبل التعهد، واليوم الصرف يتم للعاملين من حساب العهد وهو حساب تسبب في مشاكل بالسابق ولا يجوز استمرار هذا الوضع.

وتابعت: استوقفني الحديث عن أن «القوى العاملة» فشلت في ملف العمالة المنزلية، موضحة أنه لا علاقة لـ«القوى العاملة» بالعمالة المنزلية وليست من اختصاصها.

ثم تحدث مقرر اللجنة الصحية النائب أسامة الشاهين قائلا إن رأي اللجنة ينص على إلغاء الدمج وإعادة الوضع للسابق وكذلك التوصية بمنح العاملين بالقوى العاملة ذات الكادر التابع للهيكلة مع إبقاء الوضع على ما هو عليه، مشيرا الى أن 88 في المئة من العاملين بالقطاع للخاص يرفضون الدمج.

ورفض المجلس وصية اللجنة الصحية بإلغاء قرار دمج برنامج إعادة الهيكلة بالقوى العاملة بعد أن وافق على التوصية 20 نائبا من أصل الحضور وعددهم 45.

ثم انتقل المجلس لتقرير «التشريعية» حول مدى دستورية استجواب رئيس الوزراء، وتمت الموافقة على تحديد نائبين متحدثين تأييدا واعتراضا لتقرير اللجنة.

واستعرض رئيس لجنة الشؤون التشريعية النائب خالد الشطي أعمال اللجنة في التعامل مع تكليف المجلس بالنظر في مدى دستورية الاستجواب، لافتا الى أن اللجنة دعت مقدم الاستجواب للإدلاء برأيه بهذا الشأن لكنه لم يقبل هذه الدعوة.

وأضاف: وزارة العدل أدلت بدلوها بهذا الشأن وقدمت مذكرة وكذلك استمعنا لرأي وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء والفتوى والتشريع وخبراء دستوريين.

وأشار الى أن الفتوى والخبراء الدستوريين والخبير القانوني رأوا بـ«عدم دستورية» استجواب رئيس الوزراء، وكذلك الفريق الاستشاري للمجلس وهم 5 وقد رأى 4 منهم «عدم دستوريته».

وتحدث النائب عبدالكريم الكندري معارضا لتقرير اللجنة التشريعية، حيث قال: لم تتم الاستعانة بآراء دستورية مختلفة ومن الواضح أن من تمت دعوته له رأي مسبق كما تمت الاستعانة بمحامين فعلى أي أساس تمت الاستعانة ولماذا استبعدت آراء الدكتور المقاطع وابراهيم الحمود وفواز الجدعي؟

وتابع الكندري: هل رأي اللجنة ملزم للمجلس إذا سلمت جدلا بصحة الرأي ودور اللجنة بهذا الأمر.

وأضاف: جميع الآراء الدستورية المستعان بها قالت الاستجواب غير دستوري لكنها لم توضح لنا كيفية التصرف معه، وكذلك المحكمة الدستورية لم توضح آلية التعامل مع الاستجوابات في حال عدم دستوريتها، مبينا أننا الآن إما أن نصوت على التقرير بعدم دستورية الاستجواب أو أن نقول إن رأي اللجنة غير ملزم وعلى رئيس مجلس الوزراء صعود المنصة.

وقال: مؤسف أن يسعى من وصل لمجلس الأمة الى وضع قرار المجلس بيد 16 شخصا «أي الحكومة «.. وسؤالي: ماذا سيقول النواب للناس عند سؤالهم عن هذا الاستجواب الذي تناول كارثة تعرض لها الكويتيون (الأمطار) ومازالوا يتداولونها.

وتابع متوجها للنواب بالقول: حافظوا على صلاحياتكم الدستورية فالوزراء ورئيس الوزراء وأنتم لن تبقوا وما يبقى هي الأدوات الدستورية.

من جانبها، تحدثت النائب صفاء الهاشم صفاء مؤيدة لتقرير «التشريعية»، وقالت: لم أتوقع أن أقف يوما ضد الاستجواب وسأقوم بعرض فيديوهات من ضمنها فيديو لسمو الأمير، لافتة الى أنها في عام 2013 قدمت استجوابا لرئيس الوزراء بخصوص دولة الرفاه. وأضاقت: شخصيا إذا حكيمنا قالها لي سأقول له سمعا وطاعة ولا أعاند أمام توجيهات سمو الأمير وهو لا يريد أن تتحول «الأداة» الى معول هدم وعناد وأهل الكويت يقولون «بسنا طلايب».

ورسالة سمو الأمير يقول عندكم الوزراء استجوبوهم.

وأضافت الهاشم: حولنا محيط إقليمي ملتهب وأزمة خليجية ولا نريد أزمة محلية وساحة إرادة وترديد «ارحل ارحل»، مضيفة: إن الاستجواب الذي سحبته كان أدق والمواطنات صوتهن أقوى ويقولون لك «ما نبي مشاكل وحولنا جيران ممكن يستغلون الوضع ويقومون بغزو خفي إحنا ما نريد نطاطي». وتابعت: الاستجوابات التي قدمتها مثل ملف التزوير عندما حولوه الى «التشريعية» ارتضيت بذلك. وقال مقدم الاستجواب النائب شعيب المويزري في نقطة نظام: كان هناك هجوم على شخصي وكأنني أعاند سمو الرئيس ولم يكن هناك دفاع موضوعي.. ولا أحجب على رأي أحد و«اللي قاعد يصير مو صحيح».

فقال الرئيس الغانم للمويزري: اطلب الحديث حتى تتمكن من توضيح ما تريد، مضيفا إن المجلس يوافق على إعطاء المويزري أحقية الكلام بعد انتهاء المتحدثين.

ثم تحدثت الهاشم في نقطة نظام قائلة: ليس عنادا لكن ما دفعني للكلام هو كلام سمو الأمير بخصوص التعسف في استخدام الأداة الدستورية.

ثم تحدث النائب رياض العدساني معارضا، وقال: يفترض على رئيس الوزراء اعتلاء المنصة ومشاركة الحكومة في التصويت معنا تعد صارخ على الأعراف الدستورية. وأشار الى ان استجواب المويزري محور واحد ألم يكن حري برئيس الوزراء صعود المنصة وتفنيد الاستجواب حول كارثة كلنا عانينا منها، ورئيس الوزراء يحضر الاجتماعات الحكومية وبالتالي هو المسؤول.

وتابع: ما يحدث أمر كارثي أي أحد يستجوب يحال الى التشريعية ويشطب ولا يجوز التصويت على إجراء غير دستوري ولا تؤخذ الأمور على أعراف سابقة خاطئة ، مضيفا إن الكل اليوم مستاء من السياسية العامة.. والتصويت كارثة وعرض الطلب غير دستوري والقرار يجب أن يبنى بعد صعود رئيس الوزراء المنصة.

وأشار العدساني الى أن رئيس الوزراء إن قدم استقالته تسقط الحكومة بأكملها فكيف يصوت الوزراء على شطب الاستجواب.. موضحا أن اللجنة ستكون «فرامة» للاستجوابات وإعدامات للاستجوابات وهو الإعدام السياسي.

وأضاف: لا يجوز أن نمشي على خارطة رئيس مجلس الأمة ورئيس الوزراء.. نحن نصوت على قرارات تعسفية وباطلة ومزاجية وارتجالية.

وقال الغانم: لك وجهة نظر تحترم والمادة التي تجيز هذه المسألة هي المادة 148من اللائحة الداخلية. ثم تابع العدساني: لا يوجد شيء اسمه شطب الاستجواب وإحالته للتشريعية ولا يوجد نص والمادة لا تؤيد صحة ما قلته إنما هو تعد وحماية لرئيس الوزراء، وقال: «إذا يصير تصويت ننسحب من الجلسة لأنه إجراء باطل». بعدها كانت مداخلة للنائب سعدون حماد الذي تحدث مؤيدا لتقرير التشريعية وقال: الإحالة للتشريعية ليست بدعة فقد أحيل سابقا استجواب النائب حسين القلاف كما أحيل الشيخ أحمد الفهد وصوت معنا المويزري للتشريعية هو ومحمد المطير ومحمد هايف، سائلا: ماذا تغير ووقتها استقال الفهد و«النواب الذين كانوا معنا وكنا ربع.. تغيروا 180 درجة». وأضاف حماد: محمد المطير أصدر بيانا بخصوص استجواب رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد يقول فيه إن استجواب رئيس الوزراء حرام شرعا والآن يقول عن استجواب رئيس الوزراء يجوز شرعا. وتابع: عندما كان المويزري وزيرا قدم تقريرا كاملا قال فيه عن الاستجوابات إنها «تمثل نكوصا».. استجواب رئيس الوزراء ووزير المالية الشمالي ومسلم البراك لم يقدم دليلا ضد هيئة الاستثمار واستمر في ادعاءاته، مبينا انه «ذكر في مذكرته إنه لا يجوز تقديم استجوابات وإحدى اللجان تحقق.. والآن لجنة الأمطار تحقق».

وقرأ حماد من مذكرة المويزري عندما كان وزيرا في العام 2012، ثم قال: ليس أمامنا خيار إلا رفع الاستجواب من جدول الأعمال بناء على ما ذكره الخبراء الدستوريين.

وأضاف: سمو الأمير قال (لماذا الإصرار على تقديم استجوابات لرئيس الوزراء في أمور تختص بوزراء)، ونقول سمعا وطاعة لسمو الأمير.

ثم قال الغانم: في جلسة سابقة طلب المويزري الكلام وقلت له لك الحق وسأعطيه عشر دقائق وعشر دقائق للنائب عودة الرويعي لأنه سيرد على ما ذكره عند إحالة الاستجواب. انتقل مجلس الامة الى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بشأن مدى دستورية استجواب رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الموجه من النائب شعيب المويزري.

– قال النائب رياض العدساني : ذات رئيس الحكومة ليست مصانة ومن حقنا محاسبته.

– الاجراءات السابقة غير الدستورية لا يعتد بها كسوابق. – اذا قبلنا براي التشريعية اليوم باجر راح يجري الامر على وزراء الجهات السيادية.

– حدث سجال بين الرئيس الغانم والنائب رياض العدساني على هامش مناقشة دستورية استجواب رئيس الوزراء، فقد قال النائب رياض العدساني: ما يصير نمشي على سياسة رئيسي السلطتين فلدينا لائحة ولا نعمل بقرارات ارتجالية أو مزاجية.

وقال الرئيس الغانم للعدساني: نحترم وجهة نظرك لكن المادة التي تسأل عنها هي 148 من اللائحة الداخلية.

ورد العدساني: مع احترامي لك هذا كلام غير صحيح وفيه تحصين لرئيس الوزراء.

حدث سجال بين الرئيس الغانم والنائب شعيب المويزري على خلفية مناقشة دستورية استجواب رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، فقد قال النائب شعيب المويزري في نقطة نظام: في لحظة تقديم الاستجواب كان هجوماً شخصياً علي وكأني أعاند سمو الأمير وهذا تكرر مرات عديدة ولم يكن هناك دفاع موضوعي عن موقف من تحدث.

وقال النائب شعيب المويزري: وأنا أحترم الجميع إنما ما يحدث حالياً غير صحيح.

وقاطعه الغانم قائلا: إذا أردت أن تدافع عن نفسك اطلب رأي المجلس. والمويزري يرد: تم الإساءة لي. والغانم يرد: خلافك معي ليس عن الموضوع. والمويزري يرد: نعم.

وقال الغانم للمويزري: لا مشكلة لي معك وسأعطيك 10 دقائق للتحدث وتدافع عن نفسك.

– وعن الاستجواب قال النائب شعيب المويزري:

– الوزيرة تقول انني وقعت عقدا في 8 فبراير علما انني اقسمت كوزير إسكان 15 فبراير

– هل يقبل رئيس الحكومة والشعب الكويتي تضليل الوزيرة؟

– ازمة الامطار كشفت فسادا قائما منذ سنوات وتستحق الاستجواب

– احد الوزراء سرب مذكرة منسوبة لي عندما كنت وزيرا وانا لا اعلم عنها

– لم ولن اكون الا ابنا بارا لهذا الوطن ولا نلتفت للاتهامات واجدادنا استشهدوا فداء للكويت

– رد الوزيرة بوشهري على سؤال برلماني تضمن تضليلا وتزويرا . . .ورئيس الحكومة يعلم ذلك

– احد الوزراء سرب مذكرة منسوبة لي عندما كنت وزيرا وانا لا اعلم عنها

وردت وزيرة الإسكان جنان بوشهري: المويزري ينفي توقيعه على العقود وبعد التحقق افادني القسم المسؤول انه بالرجوع للتشكيل الحكومي وتبين من الامانة العامة لمجلس الوزراء أنه في 6 فبراير كان التشكيل الحكومي.

– في 29 يناير قال المويزري انني زورت وشكك في نزاهتي واستغربت من التصريح، واكد لي فريق اعداد الرد ان الاجابة صحيحة وطلبت صور العقود المرفقة في الرد.

– السؤال البرلماني كان عن التاهيل وبناء عليه جاء الجواب.

– لست مزورة واخلاقي لا تسمح لي ان اسلك هذا السلوك المجرم.

– وقعت مشادة كلامية بين النائبين شعيب المويزري وعودة الرويعي، خلال الرد على استجواب رئيس الوزارء.

وقال عودة الرويعي للمويزري: انا لم اوجه اساءة لك واكتفي برد الوزيرة عليك في موضوع العقود ونريد ان نعرف ما هي العقود التي وقعت عليها؟

وتابع: تقديم استجواب لرئيس الحكومة بعد يومين من توجيهات الامير وسحب استجواب قبل ذلك يجعلني اتساءل؟

فقال شعيب المويزري:جدا جدا اتفهم ظروف النائب واعلم مطلوب منه الدور.

ورد الرويعي: اشرفك واشرف من وراك وانت مو كفو حشيمة.

انسحب 5 نواب من الجلسة عند التصويت على استجواب رئيس الوزراء وهم رياض العدساني عبدالوهاب البابطين شعيب المويزري عبدالله فهاد ثامر السويط، وجاءت نتيجة التصويت بعدم دستورية الاستجواب، بتأييد أربعين نائبا ومعارضة ستة عشر، وامتناع ثلاثة نواب، وبعدها قام رئيس مجلس الأمة برفع الاستجواب من جدول الأعمال، وتم ورفع الجلسة إلى الخامس من مارس المقبل.

قاعة عبدالله السالم

كشف أسماء المؤيدين والمعارضين

د. عبد الكريم الكندري